

# الرد على

﴿ الشيخ على عبد الرازق ﴾

المسمى

سهام اليقين في نحر أعداء الدين

---

حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه

﴿ الدكتور حامد على المنزلاوي ﴾

نقيب أطباء الاسنان

صندوق بوسته نمرة ١٩٩٣ - مصر

---

ثمان النسخة ١٠ مائات

# الرد على

﴿ الشيخ على عبد الرازق ﴾

المسمى

سهم اليقين في نحر أعداء الدين

---

تأليف

﴿ الدكتور حامد على المنزلاوى ﴾

نقيب أطباء الاسنان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه كلمات أردنا من تدوينها الرد على تلك السفاسف  
التي لوث بها الشيخ على عبد الرازق صحائف كتيبه الموسوم  
( الاسلام و اصول الحكم ) والتي بها خرج على اجماع المسلمين  
وفقد ثقة المواطنين

وقبل ان نشرع في تفنيد ماسطره وتزييف ما اصاغه  
نرى من المستحسن أن نبين ان تلك الهيئة الموقرة التي قضت  
بأخراجه وطرده من زمرة العلماء هي هيئة قانونيه اذ هذا  
الشيخ كان عالما ازهريا ينتمى الى الازهر الشريف وكان مع  
ذلك قاضيا شرعيا يتولى تلك الوظيفة لكونه متحليا بصفة  
العالميه الازهرية وهذا الكتيب الذي طعن به الدين في  
رجالهم دون به آراء لا تتفق مع سنته وهدم اساس القضاء  
الشرعى من أساسه ولهذا الأزهر نظام يضبطه قانون خاص  
صادر من السلطة التشريعية بحسب القواعد المتبعه

وهذا القانون يقضي أن يكون لجامعة الأزهر مجلس  
 مؤلف من كبار العلماء يفصل في الشؤون الخاصة بهم وفيما  
 يقع من الأمور المغايرة للدين ولما ينبغي أن يكونوا عليه من  
 التدين والورع وأن يكون للقرار الذي يصدر بأخراج  
 أحدهم من زمرة من نتائج خاصة بينها في المادة أ ( ١٠١ )  
 بناء على هذا القانون انعقد هذا المجلس لمحاكمته ونظر  
 في كتابه رسم دفاعه عما جاء به فيه ثم حكم بأخراجه من  
 زمرة العلماء وهو حكم نهائي لا يقبل طعنا عاديا ولا استثنائيا  
 فوجب تنفيذه بتحقيق جميع النتائج ومن جملتها عزل الشيخ  
 المذكور من وظيفة القضاء الشرعي ولكن عبدالعزيز فهمي  
 وزير الحقانيه المعزول أبي أن يحقق هذه النتيجة إذ عارض  
 في العزل بحجة أن النتائج التي رتبها قانون الأزهر السالف  
 الذكر قد ألغاهما الدستور بما قرره من المساواة بين المصريين  
 في الحقوق ومن كفالة الرأي فهل لهذا الوزير المعزول وجه  
 قانوني في هذه المعارضه لنبحث في ذلك  
 من القواعد الثابتة أن القوانين اللاحقة لا تلغي القوانين

السابقة إلا إذا اشتملت على نص صريح بالإنهاء أو كان بينهما تناقض واضح بحيث يتعذر الجمع بينهما والدستور لم يتضمن نصاً صريحاً بالإنهاء لقانون الأزهر ولا بينهما تناقض يتعذر معه تنفيذهما لأن موضوعيهما مختلف

أما حرية الرأي التي كفلها الدستور في المادة (١٤) فلم يقررها على إطلاقها بل اشترط أن تكون في حدود القانون ولهذا وجب عقاب القاذف والسب والطعن على نظام الدولة ونظام الهيئة الاجتماعية والمحاوّل لقلب لقلبه إلى غير ذلك مما هو داخل في حرية الرأي ولكنه خارج عن حدود القانون ولذلك لم يقل أحد أن هذه المنكرات وأشباهاها أصبحت مباحة بحكم الدستور . فلماذا أصبح مجاهرة أحد علماء الأزهر بما يعتبره علماء مخالفين للدين جائزة لا تستحق محاكمة ولا مؤاخذه . ولماذا أصبح استنكار قاض شرعي لنظام القضاء في الإسلام والطعن فيه بالغموض والابهام وتجويزه الخ حكم بغير ما أنزل الله من الأمور التي جاء الدستور بأباحتها وحماية من يجاهر بها وأرغام المسلمين على قبول قضائه فيهم ضد

اعتقادهم ودرغم شعورهم

أن الدستور برىء من الحرية لمثل هذه المبادئ الضارة  
لأن حرية الرأي لا تتجاوز الخروج عن الدائرة التي رسمتها  
الدساتير . والغرض من هذه الحماية هو في الواقع الدفاع عن  
الحرية الصحيحة التي لا يصح أن يساء فهمها وتطلق من  
قيودها الطبيعية فتصبح عملاً أباحياً وفوضي لا بد أن يكون  
الظلم خيراً منها

نعم أن المغالاة في الحرية وبخاصة ما كان متعلقاً بالمعتقدات  
تقضي أن تكبح جماح هذه الحرية الممكوسة . ومن المحقق أن  
سيدنا على عبد الرازق حاول أن يهز أساس القواعد الجوهرية  
في الدين الاسلامي الحنيف كما حاول من قبل أنصاره وشركاؤه  
( عزبي ومنصور فهمي والشيخ طه حسين وعصبة الملاحدة )  
فكانوا كناطق صخرة وباءوا بالفشل والعار المبين

فكلام الشيخ علي في باب القضاء في عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم أقرب شاهد علي ذلك فقد وصف القضاء في هذا  
العهد بأنه كان غامضاً مبهماً وأنه كان قائماً علي غير نظام !!

فقد جاء في ص ٤٠ من هذا الكتيب المنحوس (وفي التاريخ الصحيح شيء من قضائه على السلام فيما كان يرفع اليه ولكننا اذا أردنا أن نستنبط شيئاً من نظامه صلى الله عليه وسلم نجد أن استنباط شيء من ذلك غير يسير بل غير ممكن لان الذي نقل اليه من أحاديث القضاء النبوي لا يبلغ أن يعطيك صورة بيئة لذلك القضاء ولا لما كان له من نظام أن كان له نظام

وقال الشيخ علي في ص (٤١) أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً بن أبي طالب للقضاء في اليمن وهو شاب ويلى هذه العبارات فقط « مما يدل على التهمك والسخرية والعياذ بالله » واليك نص عبارته فهي ابلغ من كل وصف « وأما علي ابن أبي طالب رضى الله عنه فقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وهو شاب : وروي 'بو داود رحمه الله تعالى عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضياً وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء وقال أن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك فإذا

جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتي تسمع من الآخر  
 كما سمعت من الأول فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء قال  
 فما زلت قاضيا وما شككت في قضاء بعد كذا ذكره أبو عمرو  
 ابن عبد البر في الاستيعاب : وقال أيضا قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في أصحابه أقضاهم علي بن أبي طالب . وإذا  
 تمسشنا إلى ص ٤٦ رأينا الشيخ علي في حيرة وأضطراب فكر  
 تجاه هذه المسألة كما يتول ومجموع كلامه في باب القضاء  
 في كتابه يدل علي أن المؤلف قد غرق في لجة من التفكير  
 وخرج بأسوأ الأراء فلم يستطيع الا السخرية مما تعرض له  
 والزراية علي القضاء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولسنا نتعرض لبحث هذه المسائل فإن هيئة كبار  
 العلماء الموقرة قد كفتنا هذا ونشرنا ردها السديد الموفق في  
 غير هذا المكان : ولكننا نريد أن نوجه النظر بصفة خاصة الى  
 أن لغة هذا الكتيب الأشأم ليست أكثر احتراماً للدين  
 الإسلامي من لغة أرنولد توماس الذي أخذ عنه الشيخ علي  
 وتملكته أراؤه في الخلافة ولقد كان الواجب علي هذا الشيخ



أن يترك القضاء الشرعي مختاراً لاسيما وقد رأي هو بعد بحثه  
وتمحيصه أن قواعده غير ثابتة وأنها على غير نظام إذ معنى هذا  
أن القضاء كان في عهده عليه الصلاة والسلام فوضي  
الرجل الذي يريد أن يحدث حدثاً خطراً بين مئات  
الملايين من المسلمين محاولاً أن يهدم آخر حصن يلجأون  
إليه يجب أن يطارد عن مركز قام على الاوصاف التي ذكرها  
في كتابه

وقد أوصد مولانا الشيخ (الفيلسوف المحقق المصلح ١)  
جميع الابواب في وجوه المسلمين وسخر من سيرة الخلفاء  
ومزق صحائف التاريخ والقي شواظ نار على قبور العلماء  
والخلفاء فجعل بيعة الأمام مثل الوفاء بالعهد له شرك فقد قال  
في ص ١٩ « ان كان صحيحاً ان النبي عليه الصلاة والسلام قد  
أمرنا أن نطيع أئمة ما بايعناه فقد أمرنا الله تعالى كذلك أن  
نقضي بعهدنا لشرك عاهدناه وأن نستقيم له كما استقام لنا فهل  
كان دليلاً على ان الله تعالى رضي بالشرك ولا كان أمره بالوفاء  
للمشركين مستلزماً لا قرارهم على شركهم )

وقد خلا الميدان أمام الشيخ فهاجم الحديث وقال  
(ليس كل حديث وأن صح بصالح لموازنة دعوي الوجوب  
الشرعي)

ترأت أعمال الخلفاء وملوك المسلمين أمام المؤلف تخطيط  
حلام الزائم فتأثرت حواسه بمؤثر سيء وعلم ان تلك العظمة  
وهذه العدالة التي اطمأن لها الطفل في بطن أمه إنما تحققت  
تحت ظلال السيوف وقامت على أسنة الرماح وان الجنود  
الضرورية لحفظ كيان الدولة وتأيد القانون وحراسة الأنفس  
والأعراض والأموال هذه الأركان الضرورية لمقام الدول  
هي رهبة تسلطت على الحرية فاترعتها وعلى العدالة فأرهقتها  
في حين أنه يعيب على العرب في ص ٢٤ أنهم أهملوا النظر في  
كتاب الجمهوريه لافلاطون وكتاب السياسة لارسطو وهذان  
الكتابان مثل غيرها يقولان بضرورة بسط القوة تأييدا  
للحق ودفاعا عن الشرف

ونذكر بهذه المناسبة ما قاله مارتين لوتر (لم لا يكون الانسان  
منطقيا بغير حاجة الى ارسطاطاليس وافلاطون فلم يركن

لوثر المصري . . . في استنباط آرائه من فلسفة أرسطاطاليس  
 وأفلاطون لقد جره هذا إلى مقابلة أرنولد توباس في مستوى  
 واحد استغفر الله بل متابعة الضعيف للقوي فسقط قبل أن  
 يبلغ غايته وهذا خسران مبين هذا ما نستطيع أن نقدمه  
 فيما هو خاص بموضوع ذلك الكتيب ويكفى أن يقال  
 أن الشيخ علي لعب بالنار وأن الذين يدافعون عنه يذكرون  
 هذه النيران

وهل تريد دليلا على سوء نية مولانا القاضي الشرعي  
 (سابقا) نحو الأسلام ونظام الحكم أكثر من كتابه هذا ومن  
 أن أنصاره المدافعون عنه هم بضرات الفلاسفة خريج الجامعة  
 المصرية التي أقيمت بأموال أوفاف المسلمين فكان جال متخرجيها  
 أكبر همهم هدم دين المسلمين كأنما ضاقت في أوجهم الأرض  
 فلم يجدوا بابا للشهرة إلا عن طريق الخروج على الدين . وإن  
 تنس لا تنس كتاب فليسوف الشرق والغرب منصور فهمي  
 ذلك الكتاب الذي وضعه منذ بضع سنين طعنا في الأسلام  
 وصاحبه ومولانا صاحب تاريخ اليونان القديم وأبي نواس

الشيخ طه حسين ومولانا أخا المؤلف صاحب رينان مصطفى  
عبد الرازق ومدرهنا التقدير الخضير صاحب الوقفات التاريخية  
المشهورة في جعل الأمة لادينية والاعتراض على جعل الدين  
الاسلامى هو الدين الرسمى فى صلب الدستور محمود عزمي  
وقد رأيت أن أكاذيبهم وعسويلهم على الخطر على الدستور  
والتضييق على الحرية ما هو الا من قبيل المغامطة والبهتان مثل  
دفاع أشخاص تطوقهم الجريمة من جميع الجهات اذا عرفت  
هذا فمولانا الشيخ على فقد بالحكم الصادر عليه من هيئة كبار  
العلماء وهى الجهة المختصة صفة العالمية الشرعية التى هى من  
المؤهلات لوظيفة القضاء الشرعى فوجب عزله وطرده منها  
طردا لانه فضلا عن كون هذا العزل والطرده نتيجة لازمة  
عن فقدان تلك الصفة طبعاً قد قضى قانون الأزهر بها نصاً  
ولم ينع هذا القانون بحكم الدستور كما أسلفنا فلم يكن لوزير  
الحقانية أذا بد من عزله

ومن المدهش أن عبد العزيز باشا وزير الحقانية المعزول  
توقف فى هذا العزل استنادا على الدستور الذى انتبهك

حريته من قبل يشهد بذلك قانون الصحافة وخلافها  
بعد أن شهد على رفيقه الشيخ كتابه أنه لم يعد محلاً للثقة به في  
الدين الذي يجب على أن يطبق أحكامه فلا يصح أن يبقى  
في وظيفته الشرعية

وعلى فرض أن يكون قانون الأثر غير موجود ثم  
نشر هذا الشيخ كتابه الذي يحلل القضاء بحكم الشهوة والهوى  
وأجمع كبار العلماء على أنه خالف بما نشره دين سيدنا محمد  
صلى الله عليه وسلم فهل أن تستبقه في وظيفته القضائية حكومة  
تدين بهذا الدين وتحترم أحكامه اللهم لا

أن الوزير المعزول أخطأ خطأ لا يغتفر في معارضته  
لتنفيذ ذلك القانون وختم حياته السياسية محاييا لمواطني  
الأئصار والخلل صاداً عن مصالح الأوطان بانتصاره لرجل  
خرج على قواعد الدين وتجاهل أجماع الصحابة وعرف المسلمين  
وان حق لرجل أن يخفى من حياته ختامها وأن يستر عوراتها  
وآثامها وأن يعتزل الناس بعد أن خبروا أمره وسبروا غوره  
وكشفوا ستره وهتكوا أسرته فليس إلا ذاك الرجلان الخارجان

وكذلك نولى بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون وقطع  
دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين

وقد رأينا أن تذكر هنا حكاية لطيفة تدل على أخلاق  
الشيخ على وانصاره فعند دفعني حب الاستطلاع والدين  
الى الذهاب اليه ذات مساء فالتقيته مع جمهرة من زملائه  
فماتحته الحديث بشأن ماورد في كتابه هذا فلم أر منه الا عنادا  
ومراوغة ومغالطة وكنت كلما عرضت له بآية كريمة أو حديث  
شريف تدحض حجته وتوهن عقيدته أستشاط غيظا في  
سخرية مما جماني أدهش ويذهب لي من صدور مثل هذا  
من عالم ديني أو من على عقيدة المسلمين نخانها وتسلمها بيضاء  
ناصعة فأهانها وكان معي كتابي الموسوم بالدر الثمين الذي جمع  
فأوعي من تاريخ الاماكن المقدسة الشريفة والخلافة ورجالات  
صدر الاسلام فقدمته اليه فصار ينظر اليه نظر المريض الى وجوه  
العود وقال هذا ما نحاربه ونجاهد في محوه فكيف تقبله فأخذت  
من هذا درسا كافيا علي مبلغ عقلية هؤلاء القوم وما الله بغافل  
عما يعلمون

وقبل أن ننشر حيثيات الحكم وتلك الأدلة الناصحة  
 والسبام المروعة التي سدتها تلك لي الهيئة الموقرة الى صدر  
 الباطل فقتلته وألي. لمجأ الضلال فأصمته نقدم خالص الاجلال  
 والتواضع الى مولانا المليك المحبوب الذي حفظ الدين من  
 عبث العابثين والحاد الملحدن وحفظ كرامة العلم والعلماء  
 ونبتل الى الله ونضرع اليه أن يديم جلاله مولانا الملك  
 مؤيدا للدين ورافعا لشأن الاسلام والمسلمين وان يحرس  
 بعين عنايته حضرة صاحب السمو الملكي الامير فاروق  
 ولي عهد الدولة المصرية انه سميع مجيب وكذلك نقدم  
 خالص الشكر لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء  
 محي باشا ابراهيم لاهتمامه بتنفيذ قرار هيئة كبار العلماء وكذلك  
 نقدم من اعماق قلوبنا مزيد التبجيل والاحترام لحضرات  
 العلماء الاعلام مصاييح الهدي وحراس الشريعة فقد اظهروا  
 غيرة على الدين وتعاليمه تذكر فتشكر نرجوا منهم دوامها ان  
 شاء الله جازى الله الجميع عن الاسلام واهله خير الجزاء آمين  
 وهذه نص حيثيات الحكم

## هيئة كبار العلماء

بعد الاطلاع على كتاب (الاسلام واصول الحكم) المطبوع في مطبعة مصر الطبعة الاولى سنة ١٣٤٣ هـ الموافقة سنة ١٩٢٥ م . السابق الذكر والعلم بما تضمنه من الامور المخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية واجماع الامة وسماع ما جاء في مذكرة دفاع الشيخ على عبد الرازق عن التهم الموجه اليه

وبعد الاطلاع على المادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وعلى المادة الرابعة من هذا القانون .  
وبعد المداولة القانونية .

من حيث ان الشيخ عليا جعل الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لاطلاقها بالحكم والتنفيذ في امور الدنيا فقد قال في ص ٧٨ و ٧٩ ( والدنيا من اولها لا آخرها وجميع ما فيها من اغراض وغايات أهون عند الله من أن يقيم



على تدبيرها غير ماركب فينا من عقول وحبانا من عواطف  
 وشهوات وعلمنا من أسماء ومسحيات هي أهون عند الله من  
 أن يبعث لها رسولا وأهون عند رسل الله من أن يشغلوا بها  
 وينصبوا لتدبيرها )

وقال في ص ٨٥ أن كل ما جاء به الاسلام من عقائد  
 ومعاملات وآداب وعقوبات فانما هو شرع ديني خالص لله  
 تعالى ولمصلحة البشر الدنيوية لا غير . وسيان بعد ذلك أن  
 تتضح لنا تلك المصالح الدنيوية أم نخفى علينا وسيان أن يكون  
 منها للبشر مصلحة مدنية أم لا فذلك مالا ينظر الشرع  
 السماوي اليه ولا ينظر اليه الرسول ) .

الدين الاسلامي بأجماع المسلمين ما جاء به النبي صلى الله  
 عليه وسلم من عقائد وعبادات ومعاملات لاصلاح أمور الدنيا  
 والآخرة .

وان كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة في أمور الدنيا وأحكام  
 كثيرة في أمور الآخرة

والشيخ على في ص ٧٨ و ٧٩ يزعم أن أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم وفي ص ٨٥ يزعم أن ما جاء به الإسلام إنما هو للمصلحة الأخروية لا غير وأما المصلحة الدنية أو المصلحة الدنيوية فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي اليه ولا ينظر اليه الرسول وواضح من كلامه أن الشريعة الإسلامية عنده شريعة روحية محضة جاءت لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط . أما ما بين الإنسان من المعاملات الدنيوية وتدبير الشؤون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من مقصدها .

وهل في استطاعة الشيخ على أن يشطر الدين الإسلامي شطرين ويلغى منه شطر الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا ويضرب بآيات الكتاب العزيز وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض الحائط ؟

\*\*\*

وقال الشيخ على في دفاعه أنه لم يقل ذلك مطلقا لا في الكتاب ولا في غير الكتاب ولا قال قولا يشبهه أو يدانيه .

وقد علمت ان ذلك واضح من كلامه الذي نقلناه لك  
وقد ذكر مثله في مذكرة دفاعه .

وقال في دفاعه أيضا ( أن النبي صلى الله عليه وسلم قد  
جاء بقواعد وآداب وشرائع عامة وكان فيها ما يمس الى حد  
كبير أكثر مظاهر الحياة في الامم فكان فيها بعض أنظمة  
للعقوبات وللجيش والجهاد والبيع والمداينة والرهن والآداب  
الجلوس والمشي والحديث الخ ص ٨٤ )

غير أنه قال عقب ذلك ص ٨٤ أيضا ( ولكنك اذا تأملت  
وجدت أن كل ما شرعه الاسلام وأخذ به نبي المسلمين من  
أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من  
أساليب الحكم . . . الي آخره ) فآخر كلامه في الصفحة  
المذكورة يهدم دفاعه ولا ينفعه ركونه الى حديث ( لو كانت  
الدنيا ترز عند الله جناح لموضة لما تمع الكافر منها بشربة ماء )  
وحديث ( أنتم أعلم بأمور دنياكم ) لان الحديث الاول  
ضعيف لا يصلح حجة . وهو على فرض صحته وارد في  
معرض التزهيد في الدنيا وعدم الافراط في طلبها . وليس

معناه كما يزعم الشيخ على أن تترك الناس فوضى تتحكم فيهم  
العواطف والشهوات ليس لهم حدود يققون عندها ولا  
معالم ينتهون اليها

ولو لم يكن معناه كما ذكرنا لهذه آيات الاحكام المتعلقة  
بأمور الدنيا وصادم آيات كثيرة كقوله تعالى (وابتغ فيما آتاك  
الله الفار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) وقوله تعالى  
(قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق  
قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) وقوله  
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله  
بكم ولا تعتدوا)

ولأن الحديث الثامن وأردفي تأييد النخل وتلقيحه ويجرى  
فيما يشبه ذلك من شؤون الزراعة وغيرها من الامور التي لم  
يخصها الشرع بتعليمها وانما تجب بيان احكامها من حل وحرمة  
وصحة وفساد ونحو ذلك . يعلم ذلك من له صلة بكتاب  
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم

وهل يجترأ الشيخ على أن يساخ الاحكام المتعلقة بأمور

الدنيا من الدين ويترك الناس لاهوائهم ويقول « إن ذلك من  
الاغراض الدنيوية التي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون  
له فيها حكم وتدير » ويدعى على النبي صلى الله عليه وسلم  
هذه الدعوي

وهل يرى الشيخ على أن تدير أمور الدنيا وسياسة الناس  
أهون عند الله من مشية يقول الله في شأنها ( ولا تمش الأرض  
مرحاً ) وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه  
« ولا تأتوا السفهاء أموالكم » ويقول أيضا : « ولا تجعل  
يدلا مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط » وأهون عند  
الله من صاع شعير أو رطل ملح يقول الله في شأنهما « أوغوا  
الكيل ولا تكونوا من المخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم »  
وماذا يعمل الشيخ في مثل قوله تعالى ( أنا أنزلنا اليك  
الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أرك الله ) . وقوله تعالى  
( وأنت احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ) . وقوله  
ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس  
أن تحكموا بالعدل ) وقوله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم

بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقوله تعالى  
 في شأن الزوجين : ( وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من  
 أهله وحكما من أهلها إن يريدوا أصلاحا يوفق الله بينهما .  
 ) ( وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم  
 حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها )

وماذا يعمل الشيخ على في مثل ما رواه البخاري ومسلم  
 في صحيحيهما أن ابنة النضر اخت الربيع اطمت جارية فكسرت  
 سننها فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص  
 فقالت أم الربيع يا رسول الله أتقتص من فلانة ؛ لا والله . فقال  
 سبحانه الله يا أم الربيع كتاب الله القصاص . ومثل ما رواه البخاري  
 في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال : قضى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم ، فإذا  
 وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وما رواه أيضا عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قضى النبي صلى الله عليه  
 وسلم إذا تشاجروا في الطريق بسبعة أذرع — وما رواه مسلم  
 في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قضي باليمين على المدعى عليه وما رواد ايضا عن  
ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قضي بيمين وشاهد .

## - ٢ -

ومن حيث انه زعم ان الدين لا ينع من أن جهاد النبي  
صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا  
لا بلاغ الدعوة الى العالمين .

فقد قال في ص ٥٢ (وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون  
لمجرد الدعوة الى الدين ولا لحمل الناس على الايمان بالله ورسوله)  
ثم قال في ص ٥٣ (واذا كان صلى الله عليه وسلم قد لجأ  
الى القوة والرهبة فذلك لا يكون في سبيل الدعوة الى الدين  
وابلاغ رسالته الى العالمين . وما يكون لنا ان نفهم الا أنه كان  
في سبيل الملك .

فالشيخ علي في كلامه هذا يقطع بان جهاد النبي صلى الله  
عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لا بلاغ الدعوة  
الى العالمين

وفي كلامه الذي سنذكره يزعم ان الدين لا يمنع من  
 أن جهاده صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك  
 فقد قال في ص ٥٤ (قلنا ان الجهاد كان آية من آيات الدولة  
 الاسلامية ومثلا من أمثلة الشئون الملكية واليك مثلاً آخر  
 كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم عمل كبير متعلق بالشئون  
 المالية من حيث الإيرادات والمصروفات ومن حيث جمع المال  
 من جهاته العديدة «الزكاة والجزية والغنائم الخ» ومن حيث  
 توزيع ذلك كان بين مصارفه، وكان له صلى الله عليه وسلم مائة  
 وجبة يتولون ذلك له ولا شك ان تدبير المال عمل ملكي بل  
 هو أهم مقومات الحكومات)

ثم قال في ص ٥٥ (اذا ترجع عند بعض الناظرين اعتبار  
 تلك الامثلة واطمان الى الحكم بأنه صلى الله عليه وسلم كان  
 رسولا وملكاً فسوف يعترضه حينئذ بحث آخر جدير بالتفكير  
 فهل كان تأسيسه صلى الله عليه وسلم للملكة الاسلامية وتصرفه  
 في ذلك الجانب شيئاً خارجاً عن حدود رسالته صلى الله عليه  
 وسلم أم كان جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به اليه. فأما ان الملكة



النبوية عمل منفصل عن دعوة الاسلام وخارج عن حدود الرسالة فذلك رأي لا نعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكله ولا نذكر في كلامهم ما يدل عليه وهو على ذلك رأي صالح لأن يذهب اليه ولا نرى القول به يكون كفر او لا الحاد او ربما كان محمولا على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق الاسلامية من انكار الخلافة في الاسلام مرة واحدة. ولا يهولنك ان تسمع ان للنبي صلى الله عليه وسلم عملا كهذا خارجا عن وظيفة الرسالة وان ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوي الذي لاهلاقة له بالرسالة فذلك قول ان انكرته الاذن لان التشدق به غير مأثوف في لغة المسلمين فقواعد الاسلام ومعني الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لا يصادم رأيا كهذا ولا يستفظمه بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسندا ولكه على كل حال رأي نراه بعيداً

فالشيخ على أخذاً من ص ٤٥ يقول ( أن الجهاد كان مثالا من أمثلة الشؤون الملكية فهو أذن في سبيل الملك لا في سبيل الدين ) . وأخذاً من ص ٥٥ يقول ( وهو على ذلك

رأي صالح لأن يذهب اليه ولا زى القول به يكون كفراً  
 (ولا احاداً) ثم قال بعد ذلك (فقواعد الاسلام ومعني  
 الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم كل  
 ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفضله بل ربما وجد ما يصلح  
 له دعامة وسنداً ولكنه على كل حال زاه بعيداً)

فعلم من كلامه هذا أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا  
 لا بلاغ الدعوة الى العالمين وهذا أقل ما يؤخذ عليه بمجموعة نصوصه  
 علي أنه لم يقف عند هذا الحد بل كما جوز أن يكون  
 الجهاد في سبيل الملك ومن الشؤون الملكية جوز أن تكون  
 الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك أيضاً وجعل  
 كل ذلك على هذا خارجاً عن حدود النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم ينزل به وحى ولم يأمر به الله تعالى .

ومن حيث أن دفاع الشيخ على بقوله (اننا قد استقصينا  
 الكتاب ايضاً فلم نجد ذلك القول فيه وربما كان استنتاجاً لم  
 نهتد الى مقدماته) غير صحيح لان ما اتهم به تجده صريحاً

في ص ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ وفي ص ٥٥) حيث يقول ( وهو على ذلك رأي صالح لأن يذهب اليه ولا نرى القول به يكون كفرًا ولا إلحاداً ) وحيث يقول بعد ذلك ( فتواعد الاسلام ومعني الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لا يصادم رأيا كهذا ولا يستفظه بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسنداً )

ومن حيث أن دفاع الشيخ على بقوله أنه ( رأى من الآراء لم رض به ومذهب رفضنا آخر الأمر أن نذهب اليه ) غير مطابق للواقع لانه قال ( وهو على ذلك رأي صالح لان يذهب اليه الى آخره ) . قوله بعد ذلك ( ولاكنه على كل حال رأي نراه بعيداً ) لا ينفعه فانه مع قوله وهو على ذلك رأي صالح لان يذهب اليه الى آخره ، أسلوب تجويز لا أسلوب رفض . يعرف ذلك من له ألبام بالمنطق وأساليب الكلام .

وقال الشيخ على في دفاعه بعد ذلك ( بل نحن قررنا ضد ذلك على خط مستقيم ص ٧٠ حيث قلنا ..... وفي سبيل هذه الوحدة الاسلامية ناضل عليه السلام بلسانه وسنانه

وقدنا في ص ٧٩ لا يرينك هذا الذي ترى أحياناً في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيبدو لك كأنه عمل حكومي ومظهر للملك والدولة فأنتك اذا تأملت لم تجده كذلك بل هو لم يكن الا وسيلة من الوسائل التي كن عليه صلى الله عليه وسلم أن يلجأ اليها تثبيتاً للدين وتأيداً للدعوة وليس عجيباً أن يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل )

ودفاعه هذا لا يجدي فإنه زعم أن ما قاله هنا ضد لما اتهم به والواقع أنه ليس ضداً لأنه ساقه محتملاً أن يكون نضاله وجهاده عليه الصلاة والسلام مما خرج عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم وأن يكون جزء مما بعثه الله له وأوحى به اليه على "رأين الذين قررها الشيخ علي فالتهمة الموجهة اليه باقية والشيخ علي بذلك لا يمنع أن يصادم صريح آيات الكتاب العزيز فضلاً عن صريح الأحاديث الصحيحة المعروفة ولا يمنع أن ينكر معلوم من الدين بالضرورة .

قال الله تعالى (فقاتل في سبيل الله) وقال تعالى فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) وقال تعالى

( وقاتلوهم حتي لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وقال تعالى  
 ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) وقال تعالى ( خذ من أموالهم  
 صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ) وقال تعالى في بيان مصارف  
 الزكاة ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة  
 قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل  
 فريضة من الله ) وقال تعالى ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله  
 ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون  
 دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتي يعطوا الجزية عن يد  
 وهم صاغرون ) وقال تعالى ( واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن  
 لله خمسه وللرسول ولأولي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل

### — ٣ —

ومن حيث أنه زعم أن نظام الحكم في عهد النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان موضع غموض أو أبهام أو اضطراب أو نقص  
 وموجبا للحيرة فقد قال في ص ٤٠ ( لاحظنا أن حال القضاء  
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم غامضة ومبهمة من كل جانب )  
 وقال في ص ٤٦ ( كلما أمعنا كثيراً في حال القضاء زمن

النبي صلى الله عليه وسلم وفي حال غير القضاء أيضا من أعمال الحكم وأنواع الولاية وجدنا إياها في البحث يتزايد وخفاء في الأمر يشتد ثم لا تزال حيرة الفكر تنقلنا من لبس إلى لبس وتردنا من بحث إلى بحث إلى أن ينتهي النظر بنا إلى غاية ذلك المجال المشتبه الحائر

وقال في ص ٥٧ ( إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أسس دولة سياسية أو شرع في تأسيسها فلماذا خلت دولته إذاً من كثير من أركان الدولة ودعائم الحكم ؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاء والولاية ؟ ولماذا لم يتحدث إلى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشوري ؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه ؟ ولماذا نريد أن نعرف منشأ ذلك الذي يبدو لنا طر كانه إلهام أو اضطراب أو نقص أو ما شئت فسمه في بناء الحكومة أيام النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان ذلك وما سره ؟ )

وهذا تصريح من الشيخ علي بما يثبت التهمة وإذا كان قد اعترف ببعض أنظمة الحكم في الشريعة

الاسلامية فانه نقض الاعتراف وقرر أن هذه الانظمة  
ملحقة بالعدم

قال في ص ٨٤ ( وربما أمكن أن يقال أن تلك القواعد  
والآداب والشرائع التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم للأمم  
العربية أيضا كانت كثيرة وكانت فيها ما يمس إلى حد كبير  
أكثر مظاهر الحياة في الأمم فكان فيها بعض أنظمة للعقوبات  
والجيش وللجهاد وللبيع والمداينة والرهن والآداب الجلوس  
والمشي والحديث وكثير غير ذلك ) ثم قال ( وإليك إذا  
تأملت وجدت أن كل ما شرعه الإسلام وأخذ به النبي المسلمين  
من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل  
من أساليب الحكم السياسي ولا من أنظمة الدولة المدنية وهو  
بعد إذا جمعه لم يبلغ أن يكون جزءاً مما يلزم لدولة مدنية  
من أصول سياسة وقوانين )

ومن حيث انه قال في دفاعه أنه ساق ذلك مساق  
الاعتراض على من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
صاحب حكومة وأنه أخذ في رد الاعتراض عقب توجيهه

ولكنه رد الاعتراض بجوابين لم يرفض واحداً منها ص ١٩  
و ٦٣ فآلهمة باقية .

وقد رضي لنفسه بعد ذلك مذهباً هو قوله ( انما كانت ولاية  
محمد صلى الله عليه وسلم علي المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة  
بشيء من الحكم ) ص ٨٩ وهذه هي الطريقة الخطيرة التي  
خرج اليها وهي انه جرد النبي صلى الله عليه وسلم من الحكم  
وأنه صاحب دين لا دولة

وما زعمه الشيخ علي مصادر لصريح القرآن الكريم .  
فقد قال الله تعالى . ( انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم  
بين الناس بما أراك الله ) وقال تعالى ( ونزلنا عليك الكتاب  
تبيانا لكل شيء ) وقال تعالى ( وأنزلنا اليك الذكر لتبين  
للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى ( فان تنازعتم في شئ فردوه  
الي الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك  
خير وأحسن تأويلاً ) .

( تم الجرد ) يليه الجزء الثاني وفيه بقية الحثيات )  
نظراً لنفاضة ما كتبه كبار العلماء والادباء من الردود على الشيخ  
على رأينا أن ننشر كل ذلك في الأجزاء التالية